3,92 مليارات دينار التسهيلات الممنوحة من البنوك خلال أول 7 أشهر من 2025.. ليبلغ رصيدها التراكمي مستوى قياسياً عند 61,09 مليار دينار بنهاية الشهر الماضي

1,29 مليار دينار قروضاً جديدة منحت خلال يوليو الماضي

علاء مجيد

كشفت بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، اطلعت عليها «الأنباء»، أن حجم القروض الممنوحة بالكويت خلال يوليو الماضي بلغ نحو 1,29 مليار دينار، ليسجل بذلك الرصيد التراكمي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المحلية مستوى قياسيا عند 61,09 مليار دينار بنهاية الشهري الماضي، مقارنة مع 59,79 مليار دينار بنهاية يونيو، وبارتفاع نسبته 2,2٪.

ومنذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر يوليو الماضي، بلغ إجمالي القروض الممنوحة من البنوك المحلية للمقيمين وغير المقيمين نحو 3,92 مليارات دينار، بارتفاع نسبته 6,9٪، مقارنة مع قيمة رصيد التسهيلات الائتمانية البالغ نحو 57,17 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024.

توزيع القروض الممنوحة

وتفصيلا، سجلت القروض الممنوحة للمقيمين 52,17 مليار دينار بنهاية يوليو الماضي، بارتفاع خلال أول 7 أشهر من العام الحالي قيمته 2,75 مليار دينار وبنسبة 5,57٪، بالمقارنة مع رصيدها البالغ 49,41 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024.

فيما سجلت القروض الممنوحة لغير المقيمين 8,9 مليارات دينار بنهاية يوليو الماضي، بزيادة خلال الفترة من يناير حتى نهاية يوليو بقيمة 1,17 مليار دينار وبنسبة نمو 15٪، بالمقارنة مع رصيدها البالغ 7,75 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2024.

ويقصد بـ «غير المقيمين» الأشخاص غير الكويتيين الذين لم يحصلوا على إذن عمل أو تصاريح إقامة، والشركات والمنشآت التجارية الأجنبية غير المقامة بالكويت والمرخص لها من وزارة التجارة والصناعة، أو الجهات المختصة بما في ذلك الشركات الأجنبية التي تقوم بتنفيذ أعمال بموجب عقود خاصة مع الحكومة، وكذلك الهيئات الديبلوماسية والهيئات التابعة لها.

ارتفاع القروض الإسكانية

وجاءت زيادة حجم القروض الممنوحة بالبلاد للمقيمين وغير المقيمين منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية يوليو الماضي، بدعم من زيادة القروض الإسكانية، وهي قروض شخصية طويلة الأجل لا تتجاوز مدتها 15 سنة، تقدم للعميل بغرض شراء أو بناء أو ترميم سكن خاص، حيث بلغت مستوى 16,98 مليار دينار بنهاية يوليو الماضي، بارتفاع خلال 7 أشهر بقيمة 439 مليون دينار وبنسبة 2,7٪، بالمقارنة برصيدها البالغ 16,54 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024.

فيما تراجعت التسهيلات الاستهلاكية الممنوحة بالكويت بنحو 18 مليون دينار، بتراجع 0,9٪ ليصل رصيدها التراكمي إلى 2,05 مليار دينار، مقارنة بـ 2,07 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي.

وبلغ إجمالي رصيد التسهيلات الشخصية بنهاية يوليو مستوى 19,75 مليار دينار، مرتفعة خلال أول 7 أشهر من العام الحالي، بواقع 433 مليون دينار وبنسبة نمو 2,2٪، وذلك بالمقارنة بمستواها البالغ 19,32 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024.

وأشارت البيانات، إلى زيادة القروض الموجهة لشراء أوراق مالية خلال الفترة من يناير حتى يوليو من 2025، لتسجيل مستوى 4,4 مليارات دينار بنهاية يوليو الماضي، مقارنة بـ 3,79 مليارات دينار منذ بداية العام وحتى يوليو الماضي.

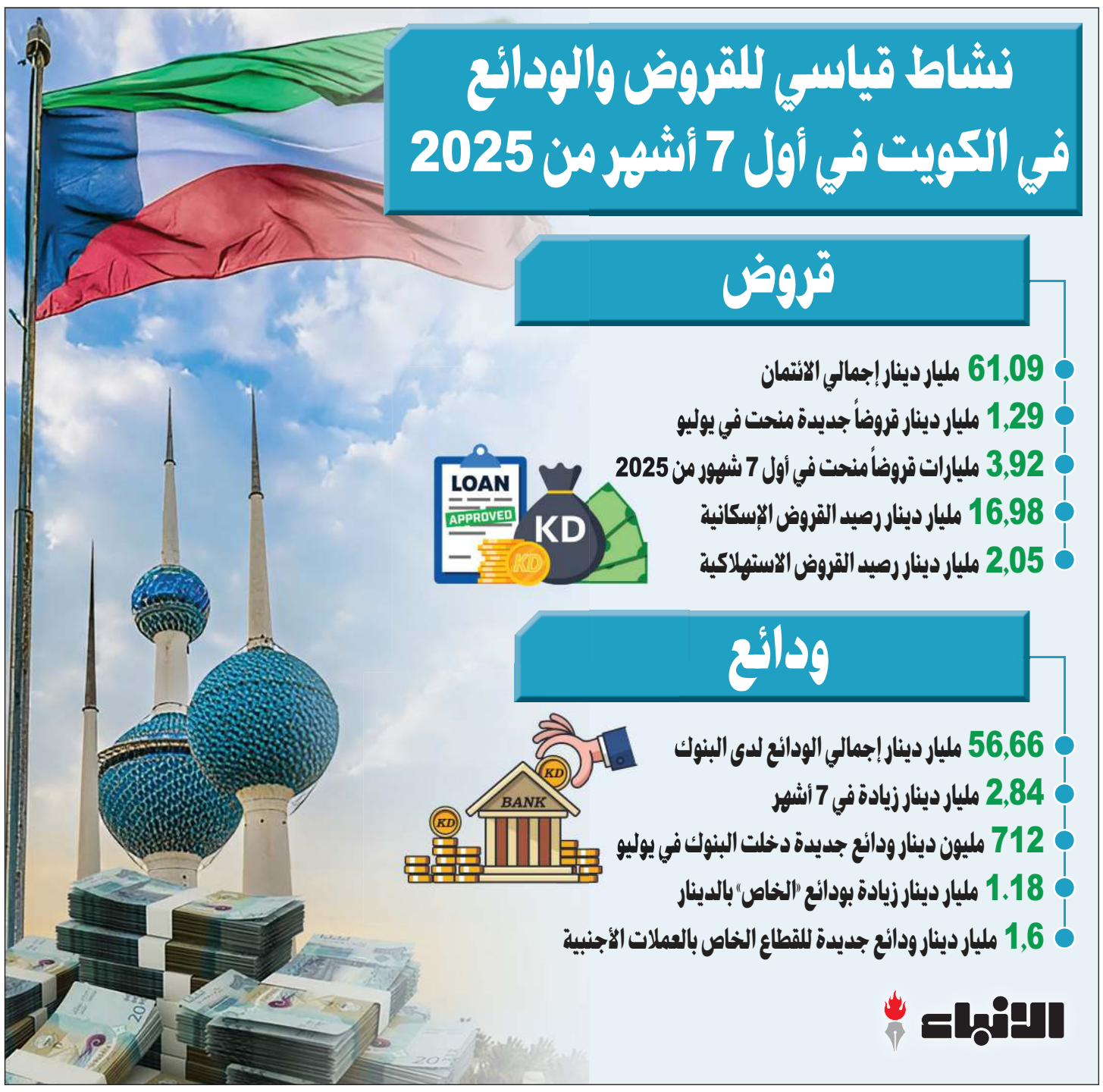

وأوضحت البيانات ارتفاع قروض للبنوك منذ بداية العام الحالي 2025 لتسجل مستوى 4,23 مليارات دينار بنهاية يوليو الماضي، مقارنة مع 3,41 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2024، وبنسبة نمو بلغت 24٪ وبقيمة 822 مليون دينار.

الودائع

وعلى صعيد الودائع، أظهرت بيانات «المركزي» ارتفاع الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل المقيمين وغير المقيمين خلال الفترة من يناير حتى يوليو الماضيين لتبلغ مستوى قياسي جديد عند 56,66 مليار دينار، مقارنة بمستوياتها المسجلة بنهاية 2024 والبالغة 53,82 مليار دينار، وبارتفاع قيمته 2,84 مليار دينار وبنسبة ارتفاع 5,3٪.

وخلال شهر يوليو الماضي ارتفعت الودائع لدى القطاع المصرفي بنحو 712 مليون دينار، مقارنة مع مستوياتها البالغة 55,95 مليار دينار بنهاية شهر يونيو الماضي، وبنسبة ارتفاع 1,3٪.

وتفصيلا، زادت الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل المقيمين خلال أول 7 أشهر من العام الحالي لتسجل مستوى 51,58 مليار دينار بنهاية يوليو بنمو 2,15٪ وبقيمة 1,08 مليار دينار مقارنة بـ 50,49 مليار دينار في ديسمبر الماضي.

فيما ارتفعت الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل غير المقيمين منذ بداية العام حتى يوليو الماضي لتصل إلى مستوى 5,08 مليارات دينار بنمو نسبته 52,7٪ وبقيمة 1,75 مليار دينار مقارنة بـ 3,32 مليارات دينار في ديسمبر 2024، وبنسبة نمو بلغت 16,1٪ وبقيمة 612 مليون دينار.

فيما بلغ إجمالي التسهيلات المقدمة لقطاع النفط والغاز منذ بداية العام وبنهاية يوليو لتسجل مستوى 2,47 مليار دينار، بالمقارنة مع 2,46 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024، وبنسبة نمو بلغت 0,6٪، وبقيمة 14 مليون دينار.

وأظهرت البيانات ارتفاع الودائع لدى القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنهاية يوليو الماضي بقيمة 1,6 مليار دينار ليصل رصيد الودائع بالعملات الأجنبية إلى 5,61 مليارات دينار، مقارنة بـ 4 مليارات دينار بنهاية ديسمبر وبنمو نسبته 40٪.

فيما ارتفعت ودائع المؤسسات العامة المالية وغير المالية خلال الأشهر الـ 7 الأولى من العام الحالي لتصل إلى 7,67 مليارات دينار مقارنة بـ 7,13 مليارات دينار بنهاية ديسمبر الماضي بقيمة ارتفاع 539 مليون دينار وبنسبة نمو 7,55٪.

وكشفت بيانات «المركزي» تراجع الودائع الحكومية منذ بداية العام حتى نهاية يوليو الماضي لتصل إلى 4,6 مليارات دينار مقارنة بـ 5,08 مليارات دينار بنهاية ديسمبر الماضي وبنسبة تراجع بلغت 9,5٪ وبقيمة 483 مليون دينار.

13,27 مليار دينار الأصول الاحتياطية للكويت

أظهرت بيانات البنك المركزي أن الأصول الاحتياطية للكويت سجلت تراجعا بقيمة 1,1 مليار دينار خلال شهر يوليو الماضي، لتسجل مستوى 13,27 مليار دينار بنهاية يوليو الماضي، مقارنة بمستواها البالغ 14,37 مليار دينار بنهاية يونيو.

وتضمنت احتياطيات البلاد نحو 11,63 مليار دينار رصيد الودائع والعملات الأجنبية في الخارج، إضافة لنحو 1,33 مليار دينار حقوق السحب الخاصة للكويت لدى صندوق النقد الدولي، كما تتألف من نحو 223,7 مليون دينار احتياطي لدى صندوق النقد الدولي، و51,5 مليون دينار أوراقا مالية في الخارج.

ويشمل الاحتياطي الأجنبي للكويت ذهبا (مقداره 79 طنا محسوب بالقيمة الدفترية منذ شرائه) بنحو 31,7 مليون دينار بنهاية يوليو 2025، علما أن الاحتياطي الأجنبي لا يشمل الأصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار المتمثلة في الصندوق السيادي.

66 نظاماً تتركز أغلبها في أسواق النقد بقيمة 1,46 مليار دينار تليها الأوراق المالية بـ 1,18 مليار دينار

قفزة في أصول الاستثمار الجماعي بالكويت.. 2,95 مليار دينار بنهاية يونيو

أحمد مغربي

شهدت أصول أنظمة الاستثمار الجماعي في الكويت نموا بارزا بنهاية يونيو 2025، حيث بلغ إجمالي الأصول المدارة نحو 2,95 مليار دينار، مقارنة بـ2,59 مليار دينار في يونيو 2024، مسجلة زيادة قدرها 369 مليون دينار، أي بنسبة نمو سنوي بلغت نحو 13,9٪، ويعكس هذا النمو اتساع قاعدة المستثمرين وتزايد الإقبال على الأدوات الاستثمارية المنظمة، سواء التقليدية أو المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في ظل بيئة مالية اتسمت بتحسن مستويات السيولة واستقرار الأسواق المحلية.

وبلغ عدد أنظمة الاستثمار بنهاية النصف الأول من 2025 نحو 66 نظاما (35 إسلاميا و31 تقليديا) مقارنة بـ62 نظاما في يونيو 2024 (31 إسلاميا و31 تقليديا)، تركزت في قطاع الأوراق المالية بـ35 نظاما، يليها 15 نظاما لأسواق النقد، و6 أنظمة لأدوات الدين، و3 أنظمة عقارية، و3 أنظمة تعاقدية، ونظامان قابضان، إضافة إلى نظام واحد لكل من صناديق الملكية الخاصة وصناديق REIT العقارية.

الأصول التقليدية والإسلامية

بنهاية يونيو 2025، بلغ إجمالي الأصول التقليدية 1,58 مليار دينار مقابل 1,44 مليار دينار في يونيو 2024، بزيادة نسبتها 9,7٪، أما الأصول الإسلامية فقد ارتفعت إلى 1,37 مليار دينار مقارنة بـ1,15 مليار دينار في نفس الفترة من العام السابق، بنسبة نمو 19,1٪، وتستحوذ الأنظمة التقليدية على نحو 53,4٪ من إجمالي الأصول، مقابل 46,6٪ للأنظمة الإسلامية.

أنظمة الأوراق المالية

حافظت أنظمة الأوراق المالية على موقعها الريادي ضمن مكونات الاستثمار الجماعي، إذ بلغت أصولها 1,182 مليار دينار بنهاية يونيو 2025 مقابل 965,48 مليون دينار في يونيو 2024، محققة زيادة نسبتها 22,5٪، وتوزعت هذه الأصول بين 968,5 مليون دينار للأنظمة التقليدية و215,8 مليون دينار للأنظمة الإسلامية، ما يعكس جاذبية الأسهم المدرجة في بورصة الكويت ودورها المحوري في استراتيجيات إدارة المحافظ الاستثمارية، خاصة مع تحسن المؤشرات السوقية وزيادة أحجام التداول.

القطاع العقاري

شهد القطاع العقاري نموا طفيفا، حيث ارتفعت أصول الأنظمة العقارية إلى 118,39 مليون دينار مقابل 115,14 مليون دينار في يونيو 2024، بنسبة نمو بلغت 2,82٪، وتوزعت هذه الأصول بين 20,46 مليون دينار للأنظمة التقليدية و97,9 مليون دينار للأنظمة الإسلامية، وهو ما يعكس استقرار السوق العقاري المحلي وتزايد الاهتمام المؤسسي بالاستثمار في الأصول المدرة للدخل، خصوصا عبر صناديق الاستثمار العقاري (REIT).

أنظمة أسواق النقد

حققت أنظمة أسواق النقد نموا واضحا، حيث ارتفعت أصولها إلى 1,46 مليار دينار مقارنة بـ1,34 مليار دينار في يونيو 2024، مسجلة زيادة نسبتها 8,96٪، وتوزعت الأصول بين 507,66 ملايين دينار للأنظمة التقليدية و952,34 مليون دينار للأنظمة الإسلامية، ما يعكس الإقبال المتزايد على الصناديق النقدية كملاذ آمن في ظل تقلبات الأسواق العالمية وارتفاع أسعار الفائدة.

أدوات الدين

ارتفعت أصول أنظمة أدوات الدين إلى 83,75 مليون دينار بنهاية يونيو 2025، مقارنة بـ66 مليون دينار في يونيو 2024، محققة نسبة نمو بلغت 26,9٪، وتوزعت هذه الأصول بين 60,97 مليون دينار للأنظمة التقليدية و22,77 مليون دينار للأنظمة الإسلامية، مدعومة بالطلب القوي على السندات والصكوك نتيجة الإصدارات السيادية وإصدارات الشركات الكبرى التي استفادت من بيئة تمويل مواتية.

الأنشطة الأخرى

استقرت صناديق الملكية الخاصة الأصول عند 4,8 ملايين دينار مقابل 4,7 ملايين دينار في يونيو 2024، بنسبة نمو طفيفة بلغت 2,1٪، وهو ما يعكس طبيعتها المتخصصة واستهدافها لفئات محدودة من المستثمرين، فيما ارتفعت أصول الأنظمة القابضة من 24,56 مليون دينار إلى 28,1 مليون دينار، بنسبة نمو بلغت 14,4٪، بما يشير إلى عودة تدريجية للثقة في هذا النوع من الأدوات، وارتفعت أنظمة REIT العقارية بشكل طفيف إلى 62,7 مليون دينار مقابل 61,1 مليون دينار في يونيو 2024، بنسبة نمو 2,62٪، وهو ما يعكس استقرار القطاع رغم التحديات المحيطة.

ارتباط أوثق مع بورصة الكويت

أصبح ارتباط أنظمة الاستثمار الجماعي بأداء بورصة الكويت أكثر وضوحا خلال العام الأخير، إذ ساهم النمو الملحوظ في صناديق الأسهم في تعزيز السيولة وتحسين كفاءة التسعير في السوق، كما لعبت الصناديق النقدية دورا محوريا في استيعاب السيولة قصيرة الأجل وإعادة ضخها في الأدوات المالية المدرجة، بينما أسهمت صناديق أدوات الدين في تعزيز عمق سوق السندات والصكوك.

التوقعات المستقبلية

يتوقع أن يستمر هذا الزخم خلال النصف الثاني من 2025، مدفوعا بارتفاع مستويات السيولة، وتنامي الثقة في السوق، واستمرار الإصلاحات التنظيمية التي تنفذها هيئة أسواق المال لتعزيز الشفافية وحوكمة الصناديق. ومن المرجح أن تسهم التطورات الإيجابية في قطاعات الأسهم والعقار وأدوات الدين في جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية، لترسخ مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي رائد في قطاع الاستثمار الجماعي.